أثر التأليف النحوي في ترتيب الموضوعات المتقاربة دلالياً (المعية أنموذجاً)

د. محمد عبد السلام محمد التائب

مقدمة

اتخذ التأليف النحوي في أغلب الكتب ترتيباً معيناً يراعي الناحية الوظيفية للنحو، ويركّز في اختيار الموضوعات على دورها في تعليم العربية، فبعد البداية بالمفردات تأتي المركبات التي تبدأ بإعراب المرفوعات من الأسماء، فالمنصوبات، فالمجرورات، ثم إعراب الفعل... إلخ.

وهذا الترتيب تراعى فيه الناحية الإعرابية والضبط النطقي والكتابي من منظور تعليمي ليسهل على المتعلم معرفة نوع الكلمة، وما يُرفع وما يُنصب وما يُجر والعوامل التي تؤدي إلى ذلك التأثير.

ولكن ثمة جانب آخر في هذه الموضوعات أغفله هذا الترتيب، ولم يكن من غرض هذا التأليف مراعاته، وهو جانب المعنى، فقد نجد بعض الموضوعات ذات العلاقة المعنوية موزعة على أبواب متعددة، وقد جاء هذا البحث المتواضع ليتناول (المعية) نموذجاً لذلك.

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقات المعنوية بين بعض الموضوعات النحوية التي تفرقت على أبواب مختلفة بسبب منهج التأليف، وأثر ذلك المنهج في ترتيب الموضوعات المتقاربة دلالياً، لبيان أهمية الربط المعنوي بينها، ولفت انتباه المعلمين والطلاب إلى تلك العلاقات، والاستفادة منها في إتقان القواعد وترسيخها، ومعرفة الدلالات، والاستعمال الصحيح للغة، وبيان ما تزخر به اللغة العربية من تعبيرات راقية، ومعانٍ دقيقة.

تساؤلات البحث

ومن التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها:

هل توجد علاقة معنوية بين التراكيب الدالة على المعية؟، وهل أثَّر التأليف النحوي على تلك العلاقة، وهل قصِّد المعية أو المصاحبة مرتبط بالنصب أو يمكن أن يفهم من غيره؟

وهل اعتبارهم واو المعية بمعنى (مع) يقتضي أنها مثلها في المعنى؟ وهل يعتبر المضارع المنصوب بعد واو المعية مفعولاً معه؟.

منهج البحث

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي للوقوف على التراكيب الدالة على المعية وآراء النحاة في دلالاتها، ثم التحليلي لمناقشة تلك الآراء مع الاستعانة بالموازنة بين تلك التراكيب لمعرفة الفروق الدلالية بينها.

حدود البحث:

ونظراً لكثرة التراكيب الدالة على المعية، وتنوعها، وتفرقها في أبواب نحوية شتى، وما يتطلبه البحث فيها من موازنة وتحليل للوقوف على الفروق والاختلافات المعنوية بينها، وهو ما لا يتسع له مجال هذا البحث؛ لذلك رأيت في هذه الورقات الاقتصار على بعضها كما سيأتي بيانه في بداية المبحث الثاني.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مبحثين: الأول : لبيان معنى المعية وما يدل عليها من ألفاظ وتراكيب ومصطلحات، وما بين بعضها من دلالة متقاربة، والثاني: تناول بالتحليل والاستدلال الفروق المعنوية بين بعض التراكيب، وكيف تعامل معها النحاة، ثم خُتم البحث ببعض النتائج والتوصيات، وقائمة المصادر.

وقد آثرت الاختصار قدر الإمكان فلم أثقل الحواشي بمعلومات المصادر؛ لأنها سترد في القائمة، ولا بأسماء المؤلفين لشهرتهم بتلك الكتب، ولا اشتراك فيها في هذا البحث على الأقل، والله من وراء القصد.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المبحث الأول
المعية وما يدل عليها من ألفاظ وتراكيب ومصطلحات

معنى المعية

المعيّة مصدر مأخوذ من الظرف (مع) كما أخذت (الفوقيّة) من فوق، و(البينيّة) من بين، والخلفيّة من (خلف) وغيرها.

وواضح من اختيار هذا اللفظ أنه المناسب للمعنى المقصود وهو الاقتران؛ لأن (مع) تفيد الاقتران بين شيئين أو وجود شيء أو حدوثه مقترناً بآخر من زمان أو مكان (١)، فإذا أضيفت إلى ذات دلت على مكان الاقتران، وإذا أضيفت إلى زمان دلت على زمانه نحو: سافرت مع أبي، ووصلتُ مع الغروب، وقد يسمى هذا المعنى المصاحبة(٢).

الألفاظ والتراكيب التي تفيد المعية في كلام العرب

استعمل العرب ألفاظاً وأساليبَ عدة للدلالة على معنى اقتران شيء بآخر أو ملازمته له وارتباطه به بوجه من وجوه الارتباط، منها : الألفاظ التي تتطلب فاعلا متعددًا أو تدل ببنيتها على الجمع بين شيئين، نحو : اشترك، واختصم، ومنها خلط ومزج، وغيرها، ومنها الظرف (مع).

ومن ذلك أيضاً استعمال حرف الواو في تراكيب تدل على وجه من الارتباط والمصاحبة، ومن أمثلتها: جئتُ وخالداً، ولا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه(٣)، يضاف إلى ذلك ما يدل عليه الحال من اقتران صاحبها بهيئة معينة(٤)، وما يدل عليه العطف من المعية المحتملة في نحو جاء زيدٌ وعمرٌو.

ومن ذلك أيضاً بعض حروف الجر الدالة على عن نوع من الارتباط بين الشيئين كالمصاحبة والمعاني القريبة من ذلك كالإلصاق والظرفية ، نحو: ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾(٥) و﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾(٦)، و﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾(٧) ، و﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾(٨) و﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾(٩).

ومن ذلك الظرف كجئت صباحاً، وجلست تحت الشجرة، ونحوها من الظروف التي يقع الفعل في معيتها.

ومن ذلك بعض ما يدرس في أسلوب الإغراء والتحذير؛ نحو: رأسَك والسيفَ؛ فقد قال السيوطي بعد تناوله للبابين: ((ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولا معه؛ لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية)) (١٠).

وكل ذلك يدل على نوع من الارتباط العام مع اختلاف في جوانب من الدلالة الدقيقة(١١).

وهذه الأساليب تختلف في دلالتها على المعية التي تفهم منها من حيث الشيءُ المصاحِب هل هو ذات أو وصف ملازم لصاحبه، أو زمان أو مكان كما اتضح بعض ذلك من الأمثلة المتقدمة.

كما تختلف من حيث معنى المعية نفسها؛ فالمعية في نحو: (سرتُ والطريقَ) تختلف عنها في (سرتُ وخالداً)، والمعية في (وصلتُ وطلوعَ الشمس) تختلف عنها في (وصلتُ والشمسُ طالعةٌ) أو (وصلتُ والشمسُ تطلُعُ) إلى غير ذلك من التراكيب التي لا بد من وجود فروق دقيقة بينها، والقول بأن المعنى عند استعمال واو المعية لا يتغير عنه عند استعمال (مع) (١٢) قول تنقصه الدقة إن لم يقصد قائلُه المعنى العامَّ الذي يجمع بين الأساليب الدالة على المعية.

وتختلف أيضاً من حيث إن تلك المعية قد تكون المقصودَ الأول من التركيب، ودلالتُه عليها دلالةٌ قطعية، وقد تكون غيرَ مقصودة، وإنما يساق التركيب لدلالة أخرى، ودلالته على المعية دلالة إضافية أو احتمالية.

المصطلحات الدالة على المعية وما قاربها من المعاني:

تَرِد في الدرس النحوي مصطلحات كثيرة للدلالة على المعية أو ما يقاربها، وقد يحدُث خلط أحياناً بين المعاني المقصودة منها، ومن تلك المصطلحات: لفظ المعية، والظرف، والحال، والمفعول معه، والإلصاق، والعطف، والتشريك... ونحو ذلك كما سيأتي توضيح التداخل بين بعضها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

الدلالة المتقاربة بين التراكيب الدالة على المعية

رأيتُ في هذه الفقرة بيانَ ما تشترك فيه هذه التراكيب بإيضاح الدلالة المتقاربة بينها الأمر الذي اقتضى تناولها مجتمعة في هذا البحث، وذلك بذكر بعض الأمثلة وبيان أنّ ما قد يبدو من تباعد بينها – أو بين بعضها – هو أمر متوهم بسبب الفصل بينها في الدرس النحوي والتأليف، وأن رابط المعية والاقتران يجمع بينها وإن كان في بعضها أوضح من بعض.

فمثلاً: إذا قلنا: لا تسافر وخالداً ولا تسافر مع خالدٍ، ولا تأكل السمك وتشربَ

اللبن، ولا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن، وجلستُ مع زيدٍ، وبعت الْفرس بلجامِه كان مثل هذه التراكيب يدل قطعاً على قدر من المعية لا يمكن إنكاره، مع أن ما بعد الكلمة الدالة على المعية مختلف إفراداً وتركيباً ونوعاً وإعراباً، ومع أن موضع دراسة النحويين وتناولهم لهذه التراكيب مختلف.

ومما يدل على تقارب هذه التراكيب في الدلالة ما يذكره النحاة عند تعريفهم للمفعول معه وما يحترزون منه في حدهم له، ولا بأس أن نذكر هنا بعض تعريفاتهم للمفعول معه وما ذكروه من محترزات التعريف لبيان العلاقة المعنوية بين تلك الأساليب المتقاربة، فقد عرفه ابن مالك بقوله: ((المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى مع مسبوقة بفعل أو شبهه)) (١٣) ، ثم قال إنه ذكر (فضلة) احترازا من نحو: (اشتراك زيد وعمرو)، وذكر (الواو) احترازا من نحو: (سرت مع النيل) ، واشترط سبقه بفعل أو ما هو كالفعل احترازاً من نحو: (أنت ورأيك) و(كل رجل وضيعته) (١٤).

وذكر ابن هشام أن الفعل المنصوب بعد واو المعية ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع؛ لأنه ليس باسم، وأن ما بعد (الباء) في نحو: بِعْتُك الدار بأثاثها، وما بعد (مع) في نحو: جاء زيد مع عمرو وإن كان مصاحبًا لما قبله ليس مفعولا معه؛ لأنه لم يقع بعد الواو، وأن ما بعد الواو في نحو: مزجتُ عسلاً وماءً ليس مفعولاً معه؛ بل هو معطوف على ما قبله واستفيدت المعية من العامل (مزجت).

فهذه المحترزات دليل على أنّ التقارب الدلالي بين هذه التراكيب واقع في الأذهان. ويدل لذلك أيضاً أن بعض المجرورات في الأمثلة السابقة قد تسمى في اللغة مفعولاً معه؛ قال السيوطي: ((المفعول معه هو التالي واو المصاحبة، فخرج غير التالي واوًا ممَّا قد يُطلق عليه في اللغة مفعولا معه؛ كالمجرور بـ(مع)، وبباء المصاحبة كجلست مع زيد، وبعتك الفرس بلجامه)) (١٥).

ومما يدل أيضاً على التقارب الدلالي والخلط بين بعض هذه التراكيب ما جاء في النحو الوافي عن واو المعية التي ينصب الفعل بعدها والظرف (مع) حيث قال عباس حسن: ((المعنى لا يتغير مع كل منهما، ولكن الإعراب يختلف؛ فواو المعية حرف عطف -على الأشهر، كما سيأتي- والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق... أما كلمة (مع) فظرف منصوب، وهو مضاف -غالبا- فبعده اسم مضاف إليه، ولا يقع بعده المضارع مباشرة)) (١٦).

ومن ذلك أيضا قوله عن الواو في مثل(أقبل القطار والناس منتظرون):((هذه الواو تسمى واو الحال...وهي من جهة المعنى تفيد المعية؛ لأنها تفيد في الغالب المقارنة – الاقتران- والمقارنة نوع من المعية، لكن لا تسمى اصطلاحًا واوَ المعية)) (١٧).

ومما يدل على التقارب بين واو الحال والمفعول معه أن بعضهم يعرب الجملة الحالية في نحو: (جاء زيد والشمس طالعة) مفعولاً معه كما ذكر ابن هشام(١٨).

ولذلك قد يذكر بعضهم واو المعية بمثالها الموافق لما يذكره النحاة ثم يفسرها بالحال، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام﴾ (١٩).

حيث قال ابن عاشور: ((وجُوِّز أن تكون الواو للمعية و(تدلوا) منصوبا بأن مضمرة بعدها في جواب النهي، فيكون النهي عن مجموع الأمرين أي لا تأكلوها بينكم مدلين بها إلى الحكام)) (٢٠).

وكأنّ هذا يفضي إلى أن الحال والمعية بمعنًى واحد، وأن (لا تأكلْ وتتّكِئَ) مثلاً هي بمعنى: لا تأكل متكئًا.

ومما يؤكد العلاقة بين الحال والمعية والظرفية أن (مع) التي هي ظرف- وهي المفسِّرة لواو المعية معنى- تعرب ظرفاً فإذا نوِّنت صارت حالاً(٢١)، ومعنى المعية لا يفارقها في الجميع.

وقد فسر سيبويه واو الحال بـ(إذ) حيث قال في قوله تعالى: ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم﴾(٢٢): ((وجَّهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جعله وقتاً)) (٢٣).

وقد قال الفارسي: ((الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك)) (٢٤)، وقال أيضاً: ((الحال مفعول فيها... فمن حيث أشبهت الظرف صارت مفعولاً فيها)) (٢٥).

وهذا ما يراه الزمخشري أيضاً(٢٦)، كما أن الجملة الحاليّة الخالية من الضمير لها حكم الظرف عنده؛ حيث قال في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾(٢٧) : ((فإن قلتَ: زعمتَ أنّ قوله: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ حال في أحد وجهي الرفع(٢٨)، وليس فيه ضمير راجع إلى ذي الحال. قلتُ: هو كقوله: وقد أغتدى والطّير في وكناتها(٢٩)، و:جئت والجيش

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

مصطفٌ، وما أشبه ذلك من الأحوال التي حكمها حكم الظروف)) (٣٠).

وتوجيه الرفع الذي ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ ذكره قبله ابن السراج ، حيث فسر هذه الواو بـ(إذ) (٣١)، وهو مثل ما مرَّ عن سيبويه قبل قليل.

فمما تقدم يتضح بجلاء التقاربُ - إلى درجة التداخل أحياناً - بين بعض التراكيب الدالة على المعية، وفي الصفحات الآتية نحاول إيضاح الفروق بين بعض تلك التراكيب على ما يسمح به المقام من خلال استعمال العرب، وأقوال العلماء.

المبحث الثاني
التراكيب الدالة على المعية

يتناول هذا المبحث بعض التراكيب الدالة على المعية لبيان الفروق بينها، في محاولة لاستخلاص المعاني التي يدل عليها كل تركيب، من خلال أقوال النحاة، وشواهدهم، وما يمكن القياس عليه من أمثلة توضح ذلك، والتراكيب التي يحاول هذا المبحث الموازنة بينها هي المفعول معه، والفعل المنصوب بعد واو المعية، والحال، والظرف، مع الإشارة إلى الفرق بين استعمال (مع) والواو التي بمعناها.

الفرق بين المفعول معه والفعل المنصوب بعد واو المعية:

سبق ذكر أن النحاة لا يرون أن الفعل المنصوب بعد واو المعية يسمى مفعولا معه؛ لأنه ليس باسم.

ويحق التساؤل: لمَ لم يعتبروا المضارع المنصوب بعد واو المعية مفعولاً معه مع أنه مصدر مؤول؟ ومع أنهم يلحظون ذلك في التقدير فيقولون في تحليل نحو: (لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله): أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ من الفعل قبلها؛ أي: لا يكن منك نهي وإتيان، ويقولون في: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ)، أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ(٣٢).

فالفعل الأول (لا تأكلِ السمك) والفعل الثاني (لا تنهَ عن خلق) إنما يُنهى عن وقوعهما مصاحبين لمفعول آخر هو (شرب اللبن) في الأول و(إتيان مثل المنهي) في الثاني، فهما كـ(الطريق) في نحو: سرت والطريقَ.

ويظهر أن النحاة لم يوفَّقوا في هذا الفصل بين النظائر -وإن كان لهم عذرهم كما سبقت الإشارة- لأنّ من اليسير جدًا أن يقولوا: يأتي المفعول معه: اسمًا صريحًا نحو: الطريق والنيل...، ومصدرًا مؤولاً هو الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، كما جاء المبتدأ والفاعل مثلاً اسمين صريحين ومصدرين مؤولين، ولا ينقض هذا تعريفَ المفعول معه بأنه اسم؛ لأن الفعل المضارع لا يكون منصوباً إلا وهو في تأويل الاسم؛ ولذلك اعتُبرت (حتى) جارةً مع نصب المضارع بعدها.

إن اعتبار المضارع المنصوب بعد واو المعية مفعولاً معه أفضل وأوضح من جعلهم الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيَّد(٣٣)، وقد نقل الخضري اعتباره مفعولاً معه، ووصفه بأنه الحق(٣٤).

وكذلك لم يعتبر مفعولاً معه عند النحاة ما فُهمت المصاحبة فيه من الظرف (مع) أو من حرف الجر الباء في نحو: جلستُ مَعَ زيدٍ، وبعت الْفرس بلجامِه(٣٥).

ويبدو أن سببَ عدم اعتبار هذا المجرورِ مفعولاً معه مراعاةُ ارتباط المفعول بالنصب، وأنّ المسموع في المفعول معه جاء منصوباً نحو: سرت والنيلَ، وما فُهمتْ فيه المصاحبة من الظرف (مع) أو من حرف الجر التُزم جرُّه، وإلا فمن حيث اللغة لا مانع من تسميته مفعولاً معه(٣٦)؛ فـ(زيد) وقع فعل الجلوس معه في مثل: (جلستُ معَ زيدٍ)، واللجامُ وقع بيع الفرس في معيته في مثل: (بعت الْفرس بلجامِه).

ولمّا كان جانب المعنى هو المقصود هنا فلا ريب أن المعية واضحة في مثل هذه التراكيب، والأصل في الاصطلاح أن يراعي المعنى واللغة.

الفرق بين معية الحال ومعية الفعل المنصوب بعد واو المعية

إذا قيل: (لا تأكل متكئًا) أو (لا تأكلْ وتتكئَ)، فجيء بالاتكاء في الجملة الأولى على أنه حال، وفي الجملة الثانية على أنه مفعول معه، فما الفرق بين الجملتين؟

يبدو أن تلبُّس صاحب الحال بالوصف في الحالية آكدُ أو أوضحُ من تلبُّسه به في المفعول معه، وإيضاح ذلك: أننا في نحو (لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله) نجد أن المعية في هذا تعني أنه لا ينبغي أن يحصل منك هذان الأمران، وليس بالضرورة أن يكونا في حال واحدة؛ بل ربما لا يمكن اجتماعهما في وقت واحد؛ لأن الناهي عن الكذب مثلاً لن يستطيع أن يقول قولاً في أثناء قوله الأول صدقًا كان أو كذبًا، فأحيانًا يمكن أن يحصل أمران في وقت واحد، ويمكن أن يُنهى عن اجتماعهما فيقال مثلاً: لا تجلسْ على الطرقات وتنظرَ في عورات الناس، أو لا تصمْ وتغتابَ

الآخرين، وأحيانًا لا يمكن اجتماعهما في وقت واحد، كأن يقال: لا تمدحِ الناس في حضورهم وتعيبَهم في غيبتهم، ومثل ذلك المثال المشهور: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، فليس المقصود النهي عن اجتماع الأكل والشرب في لحظة واحدة يكون فيها المأكول والمشروب ممتزجين في الفم، وإنما النهي عن جمعهما في المعدة لما قد يترتب عليه من ضرر، وإن كان يعقب أحدهما الآخر في التناول، وعلى ذلك يمكن أن نقول إن معية كل شيء بحسبه.

أما الحال فالأصل فيها أن تكون وصفا متلبسا بموصوفها مصاحبا لشيء آخر، وليس فعلاً قد يفعله الفاعل، كأن يقال: جاء مبتسماً وجلس مهموماً بالإفراد؛ لأن الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد(٣٧)، ويمكن أن يذكر هذا الوصف على صورة فعل أو جملة اسمية كما هو معروف في صور الحال، كأن يقال – مثلا- لا تأكل وتتّكئَ، أي لا يكن منك أكلٌ واتكاء في آن واحد.

ولعل الأغلب في مثل هذا أن يؤتى فيه بالحال المفرد فيقال: لا تأكل متكئا، وهو الأوضح في الدلالة على الحالية؛ لأن معنى الحالية عند ذكر الفعل يحتاج إلى التأويل بالمفرد لإبعاد معنى العطف؛ إذ الأصل في الواو أن تدل على العطف. وليتضح أن المقصود ليس النهي عن الأكل ثم الاتكاء عقبه، وإنما النهي عنه حال الاتكاء يفسر التركيب بالحال المفردة، أو يقدر ضمير مبتدأ ليكون الفعل خبره وتكون الجملة حالاً؛ لأن المضارع المثبت لا يقع حالاً إذا سبق بالواو إلا على هذا التقدير(٣٨).

ولعل هذا الاشتراط هو لئلا يلتبس الحال بالمفعول معه؛ لأن قولك: لا تأكل وتتكئَ بالنصب يفهم منها أنّ النصب بأنْ مضمرة، والواو للمعية، وتقدير الضمير مع رفع الفعل يؤدي إلى أن يفسر الكلام: لا تأكل متكئاً.

لكن التداخل المعنوي في مثل هذا التركيب باق، ويعسر فيه الفصل بين المفعول معه والحال؛ لأن معنى التركيب على التقديرين: لا تأكل في حال اتكاء، وهذا يؤكده ما مرّ عن ابن السراج، وابن الناظم، وغيرهما(٣٩)، ولكن على المتكلم إذا احتمل التركيب أكثر من معنى، ولم يكن ثمة قرائن تعيّن المراد، وأراد دفع الاحتمال أن يختار ما يدل على مراده من دون احتمال، فإذا قال قائل: لا تأكلْ وتجريَ، ولم يُدْرَ هل يقصد: لا تأكل وأنت تجري، أو يقصد لا تأكلْ ثم تجري عقبه، عليه أن يختار التركيب القطعي للدلالة على مراده كما هو الأصل في مقصود اللغة.

علاقة المعية بالظرف والحال:

وبسبب دلالة كل من الظرف والحال على نوع من المعية يعبر عن الحال بالمفعول فيه؛ قال سيبويه: ((باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادرَ لأنه حالٌ يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به(٤٠))) (٤١).

كما ذكر المبرد أن الحال مفعول فيه؛ حيث قال: ((هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال)) (٤٢)، وذكر أن سبب نصب الحال هو وقوع الفعل فيه، الذي هو علة نصب الظروف(٤٣)، وبسبب هذه الدلالة اختلفت الصفة عن الحال؛ إذ قد يتبادر أنهما يشتركان في الدلالة على الظرفية والمعية المفهومة منها، والحق أن بين الصفة والحال في هذا الجانب فرقًا جليا، وهو أن المقصود من الحال بيان الحالة التي وقع فيها الفعل؛ فإذا قلت: جاء زيد راكبًا قصدتَ أن تخبر أن مجيئه وقع في حال ركوب، أما إذا قلت: جاء زيد الراكب، فإنك تقصد: جاء زيد المعروف بالركوب كما تقول جاء زيد الكريم أو البخيل أو العالم أو نحو ذلك، ويقال مثل هذا إذا خيف التباس زيد هذا بغيره؛ قال المبرد: ((اعلم أنك إذا قلت جاءني عبدُ الله وقصد إليّ زيدٌ فخفت أن يعرف السامعُ اثنين أو جماعةً اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد قلت: الطويل، أو العاقل، أو الراكب... لتفصل بين مَن تعني، وبين مَن خفتَ أن يلتبس به، كأنك قلت: جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول... فإن لم ترد هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت: جاءني زيد راكبًا، أو ماشيًا فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتًا له لأنه معرفة)) (٤٤)، وبسبب هذا الفرق التُزم النصب في الحال دون الصفة؛ لأن الحال فيها معنى الظرفية كما تقدم، وتُفهم منها معيةٌ تشبه معية الظرف.

وقد يتبادر للذهن أنه إذا كان الحال يفيد المعية فالصفة أيضًا تفيد ذلك؛ لأن الحال وصف، والصفة أيضًا مرتبطة بموصوفها ملازمة له فهي أيضًا ينبغي أن تعتبر مما يدل على المعية، وإذا كان الأمر كذلك فالخبر أيضاً مثلهما، إلا أن القصد من التركيب -كما مرّ- هو الفيصل في هذا؛ فالحال والصفة والخبر بينها قدر من الاشتراك؛ ولهذا يعبر سيبويه عن الحال بالوصف وبالخبر(٤٥)، وقال الفارسي عن الحال: ((هي زيادة في

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

الخبر؛ فإذا قلت: (جاء زيد راكباً) فقد خبَّرت عن مجيئه، وزدت خبراً بركوبه)) (٤٦) ، ولكن هذه الزيادة بوصف الركوب هي المقصود من التركيب؛ فمن يقول: (جاء زيد راكباً) لا يقصد ابتداءً الإفادة بمجيء زيد، وإنما يقصد الإفادة بأن مجيئه كان في حال ركوب، فالركوب هو محط الاهتمام(٤٧)، وهو بيان لحالة وقوع المجيء، أما (جاء زيد الراكب) فليس الأمر فيها كذلك، ولا يمكن أن يفهم منها أن المجيء كان قطعًا في حال ركوب؛ بل يجوز أن يكون قد جاء غيرَ راكب؛ لأن (الراكب) ليست لبيان حاله، وإنما هي وصف له كالكريم أو البخيل أو نحوه، ويؤكد ذلك أن نعت النكرة إذا تقدم أعرب حالاً، وما ذاك إلا أنه أصبح محطَّ الاهتمام، فإذا قلت: (جاء رجل راكبٌ)، لم يكن ذكر الركوب هو محط الاهتمام، وليس القصد من التركيب بيان أن وقوع المجيء كان في حال ركوب، فإذا قلت: (جاء راكبًا رجل) فهم أن ذكر الركوب مقدمًا على الفاعل(رجل) يعني أن الركوب هو المقصود، أي أن بيان حالة المجيء هي قصد المتكلم؛ فلذا أعربت حالاً، أما بالنسبة للخبر في نحو: زيدٌ راكبٌ، فإنه وإن كان الخبر هو محط الاهتمام إلا أن دلالته على الهيئة جاءت تبعاً لا قصداً، وليس القصد الإفادة بحصول فعل في هيئة معينة، ولكن لما كان لفظ الخبر يدل بمفرده قبل التركيب على هيئة كالركوب والقيام ونحوها أفاد عند جعله خبراً بيان هيئة المبتدأ، ولم يُجعل الخبر في كل تركيب لبيان الهيئة؛ إذ قد يكون مكان (راكب) عالم أو جاهل أو غير ذلك مما لا يدل على هيئة أصلاً.

ولزيادة بيان هذا الفرق يمكن أن نوازن بين: (زيد يمشي) و(جاء زيد يمشي)

فالقصد في الجملة الأولى الإخبار بأن (زيد) يمشي، والمشي وإن كان يدل على هيئة فإن الإفادة بها غير مقصودة من التركيب؛ بل يمكن ألا يكون المشي واقعاً بالفعل بأن يقصد المتكلم أن لزيدٍ القدرةَ على المشي، أو من عادته ذلك حسب القرائن المصاحبة، أما في الجملة الثانية فإن (يمشي) ذكرت لبيان الحالة التي جاء عليها زيد، ولا بد أن يكون المشي واقعًا بالفعل.

الحال والظرف:

تقدم عن سيبويه والمبرد أن الحال مفعول فيه، وسبب نصب الحال هو وقوع الفعل فيه، الذي هو علة نصب الظروف، فما الفرق بينهما؟ ومتى يتداخل الحال مع الظرف؟

اصطلح النحويون على أن الحال شيء والظرف شيء آخر، وهذا ما ذكره المبرد بقوله: ((وهو الذي يسميه النحويون الحال)) (٤٨) كما تقدم، ويتضح الفرق بينهما في نحو: (جاء زيد صباحاً)، و(ذهب خالد مسروراً) ، و(رجع الطفل يركض)، و(دخل الطالب وكتابه في يده)، ونحو ذلك.

فـ(مسروراً)، و(يركض)، و(وكتابه في يده) كلها أحوال، ولا يتبادر للذهن أن المقصود بها بيان الظرف الذي وقع فيه الفعل؛ بل المقصود بها بيان حالة صاحبها، وذلك لوجود الرابط الذي يربطها بصاحبها.

ولكن أحيانا تأتي جمل خالية من ذلك الرابط المذكور أو المقدر، ويكون المقصود منها الحال، وربما الظرفية، والحَكَم في ذلك هو السياق، وهذا الذي يحصل فيه التداخل، ويلتبس كثيراً وخاصة على المبتدئين؛ فمثلاً إذا قيل: (جئت والمطر ينزل)، أو (دخلت والخطيب يخطب)، فإن مثل هذه الجملة تعرب حالاً، فيقع التساؤل: ما الحال التي بينتها الجملة لصاحبها؟ وسبب هذا الإشكال عدم وجود الرابط؛ فنزول المطر وخطبة الخطيب لا علاقة لها بالمتكلم الذي هو صاحب الحال(٤٩)، ومثل هذه الجمل هي التي قال الزمخشري إن ((حكمها حكم الظروف)) (٥٠)، كما تقدم.

فالمعنى المفهوم من (وصلت والمطر ينزل)، ومن (دخلت والخطيب يخطب) هو الظرف الذي يحدث فيه الفعل، أي وصلت ودخلت في هذا الوقت ، فكأن المتكلم قال: جئت ساعةَ كذا أو صباحاً أو ظهراً أو نحو ذلك.

وهذا الفهم – وهو معنى الظرفية – إنما يتم إذا كان هذا الفعل الذي هو نزول المطر والخطبة معلوم الوقت للمخاطب، بأن يعلم الساعة التي حدث فيها الفعل، أو كانت مما لا يختلف فيه كخطبة الجمعة، أو شروق الشمس أو غروبها مما هو معلوم ومشترك بين الجميع، كما إذا قال: استيقظت والمؤذن يقول: الصلاة خير من النوم، فلا ريب أنه يقصد بيان الوقت بالتحديد، لا بيان حاله أثناء الاستيقاظ؛ إذ ليس ذلك مما يبين الحال أصلا؛ فالذي يجيب عن سؤال (متى جئت؟ أو متى وصلت؟ أو متى استيقظت؟)، فإنه إذا قال: جئت والمطر ينزل، كان يريد بيان الظرف الذي جاء فيه، ولا ريب أن

السامع يعلم وقت ذلك، وكذا إذا قال: دخلت والخطيب يخطب، أو استيقظت والمؤذن يؤذن للفجر، أو نحو ذلك، فهذه الجمل ونحوها في هذا السياق هي التي يقال عنها لها حكم الظروف، وإعرابها حالاً يبدو أنه مجرد اصطلاح، وهو مما يخالف فيه الإعراب المعنى، وإلا فإننا لا نستطيع أن نميّز، وأن نقنع المتعلم بأن قولنا جئت طلوعَ الشمس يقصد بها بيان الوقت، وأن (طلوع) منصوبة على الظرفية ، وأن جئت والشمس تطلُع، تختلف عنها في ذلك القصد بحيث تكون (والشمس تطلع) جملة حالية!.

وقد يُقصد ببعض الجمل بيان الحالة التي حدث فيها الفعل فلا غرابة أن تعتبر الجملة حالية وإن خلت من الرابط، فمن أراد مثلاً أن يبيّن سبب البلل الذي يبدو على ثيابه فقال: (جئت والمطر ينزل)، فهو يقصد بيان الحالة التي جاء فيها، لا بيان الوقت؛ لأن المقام ليس بيان الوقت، ومثل ذلك قولنا: وصل القطار والناس ينتظرون، فإن المتبادر من الجملة بيان الحالة التي وصل فيها القطار، وهي حالة انتظار الناس له، وليس بيان وقت مجيئه؛ فالواو حالية، وتفيد المعية (٥١).

فبعض الجمل من هذا النوع تحتمل أن يقصد بها بيان الحالة، وبعضها بيان الظرف، وقد يغلب على بعضها بيان الظرف، وعلى كلٍّ فهي تعرب جملة حالية كما تقدم.

واو المعية والظرف (مع)

إذا كانت الواو التي تفيد المعية بمعنى (مع) فهل هما بمعنى واحد بحيث يمكن استعمال أحدهما مكان الآخر؟.

كما تقدم في معنى (المعية) أنها مأخوذة من الظرف (مع)، فلا عجب أن ترتبط دلالة المعية بالظرف، فـ(مع) ظرف لمكان الاصطحاب أو زمانه، فعندما تقول: أنا معك فأنت قد أخبرت عن مكان وجودك، وأنه في مكان وجود المخاطب، كما تقول: أنا عندك، أو في بيتك، أو نحو ذلك، وقد تكون للزمان، نحو: جئت مع الفجر.

ولمّا كانت واو المعية بمعنى (مع) صار ذكر المفعول معه شبيها بذكر الظرف، فعندما تقول جئتُ وزيدًا كأنك قلت: جئت وقتَ كذا؛ إذ لا بد لمجيء زيد من وقت يقع فيه، ثم إن الاسم المنصوب على المفعول معه ارتبط بزمن الفاعل عندما يقال: جئت وزيداً؛ ولذا يمكن أن يجيب المسؤول متى جئت؟ فيقول جئت وزيداً إذا علم السائل وقت مجيء زيد فيدل بذلك على الوقت، فكأن (زيدًا) - بضميمة هذه الواو- ظرف؛ ولذلك يرى الأخفش أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف(٥٢)، وهذا وإن ضعفه النحاة لكنّ ملحظَه واضح في أنه نظر إلى أن معنى الواو هو معنى (مع)، ولما كانت (مع) ظرفًا، والواو حرف لا يقبل أن يعرب ظرفًا، أخذ ما بعدها حكمها وأُعرب إعرابَها.

ونُظِّر باستعمال (غير) وموازنتها بـ(إلا) في الاستثناء المفرغ ؛ فعندما تقول: ما جاء غيرُ زيد تكون (غير) – وهي الدالة على الاستثناء- فاعلا، فإذا قلت: ما جاء إلا زيدٌ كان (زيد) – الواقع بعد أداة الاستثناء- هو الفاعل، وذلك لأن (إلا) حرف لا يقبل أن يكون فاعلا كـ(غير) (٥٣).

وعلى هذا إذا قلت: (جئتُ مع زيد) انتصب (مع) على الظرفية، فإذا قلت: (جئتُ وزيداً) لم تقبل الواو النصبَ على الظرفية لأنها حرف، فانتصب ما بعدها على الظرفية، ويضعف النحاة هذا الرأي؛ لأن هذه الأسماء كـ(زيد) ونحوه ليس فيها معنى الظرفية، ولكن ماذا يقولون في: جئتُ والفجرَ، وسرتُ والطريقَ؟ أليس في الأولى معنى الظرفية الزمانية ولفظها، وفي الثانية معنى الظرفية المكانية ولفظها؟.

فإذا كانت واو المعية بمعنى (مع) فهل تحل إحداهما محل الأخرى؟ وهل تؤديان المعنى نفسه؟ وهل قولنا: (سافرت معك) ، و(سافرت وإياك) بمعنى واحد؟.

استعمال الظرف (مع) قد يدل على معنى المعية الحقيقية الحسية كما تقول أنا مع زيد إذا كنت معه بذاتك في مكانه أو في الزمان المرتبط به؛ لأن (مع) ظرف للمكان- وهو الأكثر- أو للزمان، وقد تكون المعية المعنوية بمعنى الموافقة في الرأي والتأييد كما تقول: (أنا معك) بمعنى مؤيد لك وموافق أو معين ومساعد.

فنحو: (سافرت معك) يمكن أن تدل على المقارنة في المكان، وفي الزمان قطعاً تبعاً له بمعنى كون السفر حصل في معية المخاطب المكانية والزمانية.

أما الواو فهي حرف لا تدل بنفسها على زمان ولا مكان، ولكن تدل بالتركيب على الاقتران المقتضي الزمان أو المكان أيضاً في بعض الاستعمالات.

فإذا قلت: (سافرتُ وإياك) فالمعنى أن السفر حصل في معية المخاطب الحقيقية، ولا تصلح هذه العبارة إذا كان المقصود المعية المعنوية.

فالتركيب المستعمل فيه (مع) لا يدل بالضرورة على معنى ما يستعمل فيه الواو، ويمكن أن يقال إن واو المعية يصلح في

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

موضعها (مع)، وليس كل تركيب فيه (مع) يصلح لأن يوضع موضعها الواو.

وقد بين د. فاضل السامرائي هذا الفرق بذكر مجموعة من الآيات القرآنية التي جاء فيها الظرف (مع) ولا يصلح في موضعها الواو، ومنها:

قوله تعالى:﴿ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾(٥٤) ، وقوله: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾(٥٥)، وقوله: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾(٥٦)، وقوله:﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٥٧) ، وقوله:﴿ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾(٥٨) ، وغيرها(٥٩).

ومن خلال ما تقدم –على اختصاره– يمكن القول إن المعية أو المصاحبة وإن اقترنت بالظرف الزماني وهو الأكثر نحو : سرتُ وزيداً، أو بالمكان؛ نحو: سرتُ والطريقَ، فهي أعم من ذلك؛ إذ هي لعموم اقتران شيء بآخر، كما في نحو: كيف أنت وأباك؟، وكما في أسلوب الإغراء والتحذير نحو: إياك والكذبَ، وعينَك وَالنَّظرَ إِلَى الحرام، ونحو ذلك(٦٠).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث المتواضع يمكن القول إنه ليس المقصود من بيان هذا التقارب أو التداخل المعنوي بين بعض التراكيب الدالة على المعية أنه يجب خلط مثل هذه الأساليب في الدرس النحوي، ولا الإشارة إلى أن النحاة كانوا على خلاف الصواب في تشتيتهم لها في مؤلفاتهم؛ وإنما القصد أنه لا بد من الربط المعنوي بين الأساليب المتقاربة زيادةً في الإيضاح، وتأكيداً على أنّ اختلاف التراكيب والأعاريب ليس عبثاً، وأن تناول النحاة لها في مواضع مختلفة جاء بسبب اعتمادهم منهجية الإعراب-لا المعاني- أساساً للتصنيف؛ لأن هدفهم ضبط النطق الصحيح من الناحية الإعرابية، وهذا يتطلب جمع النظائر في باب واحد، فجُمعت المرفوعات والمنصوبات والمجرورات كلٌّ في باب يخصه، ولم يأت الفعل المنصوب على المعية مثلاً مع المفعول معه؛ لأنّ أحدهما اسم والآخر فعل، وهذا نوع من الدرس والتقسيم له أغراضه التي لا ريب أنها تحقق الغاية من التعليم والتدريب على النطق السليم الموافق لكلام العرب.

وختاماً فهذا جهد المُقل، وأسأل الله أن يستعملني في خدمة كتابه، ولغة أفضل أنبيائه وأحبابه، وأن يجعلني من زمرة الساعين في خير سَنَن، وأن يسدد خطواتي، ويقيل عثراتي.

النتائج والتوصيات

- توجد في العربية تراكيب كثيرة تدل على المعية مع اختلاف بينها في تلك الدلالة، منها الظرف (مع)، وواو المعية، والحال، وبعض حروف الجر، وغير ذلك، ولا يغني تركيب عن آخر إلا على سبيل الإجمال؛ فمع أن واو المعية- مثلاً- بمعنى (مع) إلا أن التركيب المستعمل فيه (مع) لا يدل بالضرورة على معنى ما يستعمل فيه الواو.
- التأليف النحوي في أغلب المؤلفات- وخاصة القديمة- لم يُعطِ الاهتمامَ الكامل للعلاقة المعنوية بين الموضوعات؛ فلم يعتبر النحاةُ المضارعَ المنصوب بعد واو المعية – مثلاً – مفعولاً معه مع أنه مصدر مؤول بمنزلة الاسم.
- ينبغي مراعاة العلاقة المعنوية بين بعض التراكيب النحوية في التأليف والتدريس بتوضيح معانيها، أو الإشارة إليها، ومدى الاتفاق أو الاختلاف بينها، وهذا لا يعني خلط مثل هذه الأساليب في الدرس النحوي، وإنما يعني أنه لا بد من الربط المعنوي بينها.
- ينبغي دراسة بعض الموضوعات النحوية والصرفية دراسة موضوعية دلالية عميقة تقرِّب ما تباعد بين موضوعاتها في المؤلفات، وتركز على الربط بين معانيها، وإيضاح الفروق الدقيقة بينها لبيان دقة اللغة العربية وغزارة معانيها، مع عدم إغفال العلاقات الإعرابية الشكلية التي تضبط الاستعمال الصحيح.
- لسهولة التواصل في هذا العصر يجب التشجيع على الدراسات والبحوث الجماعية التعاونية المتكاملة بين العلماء والباحثين؛ لأنها أجدى نفعاً، وأدق نتائجَ من أغلب البحوث الفردية التي تكلف الكثير من الوقت والجهد.

الهوامش:

(١) قد لا يقصد بها الاقتران الحسي؛ وإنما يراد بها التأييد والحفظ ونحو ذلك، وكأنّ هذا الاقتران معنوي، وهو مثل استعمال (فوق) بمعنى العلو المعنوي، و (تحت) في ضده، واستعمال (في يده أو في قبضته) بمعنى في ملكه ومتصرف فيه أو مسيطر عليه.

(٢) ينظر المعجم الوسيط (مع).

(٣) الضَيْعة: الحرفة؛ سميت بذلك؛ لأن صاحبها يضيع بتركها، وتطلق أيضاً على العقار. ينظر لسان العرب (ضيع).

(٤) ولذلك يفسر ابن السراج الفعل المنصوب في نحو: (لا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك) بمعنى (عاجزًا عنك) ويرى بدر الدين بن مالك أن رفع الفعل (تشرب) في المثال المشهور: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) يؤدي المعنى الذي يؤديه نصبُه؛ لأنه يقدر حالَ رفعه على أنه جزء من جملة حالية؛ أي وأنت تشرب... ينظر الأصول٢/ ١٥٤، وشرح ابن الناظم:٤٨٦.

(٥) المائدة: ٦١.

(٦) هود: ٤٨.

(٧) الرعد: ٦.

(٨) الأعراف: ٣٨.

(٩) القمر: ٣٤.

(١٠) همع الهوامع: ٢٧/٢.

(١١) ينظر النحو الوافي ٣٠٦/٢.

(١٢) ينظر النحو الوافي ٣٧٥/٤.

(١٣) شرح الكافية الشافية: ٦٨٧/٢.

(١٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ٦٨٧/٢-٦٨٨.

(١٥) همع الهوامع: ٢/ ٢٤٢.

(١٦) النحو الوافي : ٣٧٥/٤.

(١٧) النحو الوافي : ٣٠٦/٢.

(١٨) ينظر المغني: ٦٠٧ ، حيث نسب هذا لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي.

(١٩) البقرة : ١٨٨.

(٢٠) التحرير والتنوير: ١٩٠/٢.

(٢١) يجوز إعرابها ظرفاً في حال تنوينها أيضاً. ينظر التخمير، لصدر الأفاضل: ٤٤٣/١.

(٢٢) الكتاب: ٩٠/١.

(٢٣) الكتاب: ٩٠/١.

(٢٤) الإيضاح :١٧١.

(٢٥) المسائل المنثورة: ٣٠.

(٢٦) ينظر المفصل: ٨٩.

(٢٧) لقمان: ٢٧، والآية بكاملها: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٢٨) والوجه الآخر أنه معطوف على محل أنّ ومعموليها.

(٢٩) صدر بيت لامرئ القيس تكرر في أكثر من قصيدة، وعجزه في المعلقة: بمنجردٍ قيدِ الأوابد هيكلِ. ينظر ديوانه:٥٣.

(٣٠) الكشاف: ٥٠١/٣، وينظر المغني: ٦٠٧.

(٣١) ينظر الأصول:٢٤٩/١.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

(٣٢) الأصول في النحو:٢/ ١٥٤.

(٣٣) ينظر معاني النحو: ٢٠٤/٢.

(٣٤) ينظر حاشية الخضري: ٤٥٣/١.

(٣٥) همع الهوامع : ٢٣٧/٢.

(٣٦) همع الهوامع : ٢/ ٢٣٧.

(٣٧) ينظر شرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢ وشرح التصريح: ٣٠١/١.

(٣٨) قال ابن مالك في ذلك: وذات بـــدء بمضارع ثبـت حوت ضميرا ومن الواو خلت

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسنـــــدا

(٣٩) ينظر الحاشية رقم (٤).

(٤٠) في بعض النسخ: مفعول فيه. ينظر الكتاب: ٣٩١/١ حاشية رقم (١).

(٤١) ينظر المقتضب: ١٦٦/٤.

(٤٢) المقتضب: ١٦٦/٤.

(٤٣) المقتضب: ١٦٦/٤.

(٤٤) المقتضب: ١٦٦/٤.

(٤٥) ينظر الكتاب: ٧٨/٢ ، ٨١.

(٤٦) المسائل المنثورة: ٣٠.

(٤٧) وقولهم إن الحال فضلة جاء نتيجة لاعتبارهم أن العمدة في الكلام ركنان أساسيان هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية؛ إذ لا تخلو الجملة منهما لفظاً أو تقديرًا، وقد تخلو من غيرهما من الفضلات.

(٤٨) المقتضب: ١٦٦/٤ ، وينظر ص ٨ من هذا البحث.

(٤٩) تأول بعضهم ذلك بالحال السببية أو حال أخرى مناسبة ، ينظر المغني: ٦٠٦ ، والهمع: ٢٤٢/٢.

(٥٠) الكشاف: ٥٠١/٣ ، وينظر المغني: ٦٠٧.

(٥١) النحو الوافي : ٣٠٦/٢.

(٥٢) ينظر شرح الرضي: ٥١٨/١ ، والجنى الداني: ١٥٦/١ ، والهمع: ٢٤٠/٢.

(٥٣) ينظر الجنى الداني:١٥٦/١ ، وسر الصناعة:١٢٨/١.

(٥٤) الأحزاب: ٥٠.

(٥٥) هود: ١١٢.

(٥٦) آل عمران: ١٩٣.

(٥٧) النمل: ٤٤.

(٥٨) الأعراف: ١٥٧.

(٥٩) ينظر معاني النحو:٢/٢١٠-٢١١.

(٦٠) ينظر شرح الرضي: ٥٢١/١، وهمع الهوامع: ٢٣/٢، ٢٧ ، ومعاني النحو:٢/٢١٠-٢١١.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المصادر

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٩٩٧م.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٩٩٦م.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور ، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٩٩٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.
- حاشية الخضري، تحقيق تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٨م.
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢/ ٢٠٠٤ م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٨٥م.
- شرح الرضي على الكافية ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢٠/١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط١/١٩٩٠م.
- شرح التصريح ، لخالد الأزهري، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١/٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١/١٩٨٢م.
- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/١٩٨٨م.
- لسان العرب، لابن منظور ، دار صادر، بيروت، ط٣/١٤١٤ هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣/١٤٠٧ه.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط١/٢٠٠٤م.
- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة، القاهرة، ط٢/٢٠٠٣م.
- المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرين، ط٢/١٣٩٢ه-١٩٧٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر، بيروت، ط٦/١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١/١٩٩٣م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النحو الوافي، لعباس حسن ، دار المعارف، القاهرة، ط١٥.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2